عقب افتتاحه معرض «العقار والاستثمار»

الخالدي: إجراءات «التجارة» مشددة على «المعارض العقارية»

كتب محمد إبراهيم

اكد وكيل وزارة التجارة والصناعة عبد العزيز الخالدي ان الاجراءات الرقابية التي تفرضها الوزارة على المعارض العقارية «مشددة ومحكمة» وعدم وجود عقارات وهمية تعرض ضمن المعارض التي تشرف عليها الوزارة.

وقال الخالدي في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه معرض «العقار والاستثمار» امس ان التأكد من المعروض ومدى مصداقية الشركة في عقاراتها «امر لا بد منه من قبل جمهور الراغبين بالتملك وشراء العقارات لا سيما خارج الكويت».

واضاف ان من حق المشتري التأكد من العقار من حيث المخططات المعتمدة ومطابقتها للاشتراطات القانونية التي وضعتها وزارة التجارة مؤكدا استعداد الوزارة لمتابعة اي حالة غش يتعرض لها المشتري عند ثبوت ذلك.

وعن المعرض الذي يقام في دورته الحالية اوضح انه يضم عددا كبيرا من الشركات المحلية والاجنبية التي تقدم عقارات متنوعة في بلدان مختلفة ومنها الكويت وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن بعض البلدان العربية والاوروبية.

ولفت الى ان المعرض هذا العام استقدم مستشارين قانونيين من تركيا وكندا حتى يوفر للمشتري الاجابات المناسبة عن جميع استفساراته وكي يتخذ قرار الشراء بطمانينة كاملة.

من جانب آخر قال الخالدي ان وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج حريص على معالجة جميع المشكلات العالقة لدى الوزارة ومنها ما يتعلق بإصدار التراخيص التجارية والرسوم والمنطقة الحرة.

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة مجموعة «توب اكسبو» المنظمة للمعرض الشيخ مالك الصباح ان السوق العقاري بدأ يشهد عودة الانتعاش والثقة من جديد بعد المؤشرات الايجابية التي تشهدها اسواق المنطقة الخليجية والعالمية عقب الازمة المالية العالمية في 2008.

واضاف الشيخ مالك انه بالرغم من التغيرات الكبيرة التي شهدتها اسواق العقار فان هذا القطاع اثبت انه الملاذ الآمن واستثمار مستقبلي لا يتاثر بالاحداث والازمات الا في الحدود الضيقة.

يذكر ان معرض العقار والاستثمار يقام خلال الفترة بين السابع و12 ابريل الجاري في صالة رقم «8» على ارض المعارض الدولية بمشاركة 70 شركة عقارية ومالية تقدم خدمات وعروضا عقارية تتخطى 200 مشروع في 17 دولة.

الخالدي خلال افتتاح معرض العقار

الخالدي متحدثاً للصحافيين

مالك الصباح: السوق العقاري بدأ يشهد عودة الانتعاش والتفاؤل والثقة من جديد

جانب من الجولة داخل المعرض

نرحب بكم أجمل ترحيب مع إنطلاقة دورة جديدة من دورات معرض العقار والاستثمار، والذي يعتبر من أكبر المعارض العقارية في الكويت سواء من حيث عدد المشاركين أو إجمالي المساحات المحجوزة، حيث بات المعرض يستقطب اعداداً تتزايد عاماً تلو الاخر من الشركات العقارية المحلية والخارجية.

تاتي إنطلاقة الدورة الجديدة لمعرض العقار والاستثمار هذا العام وسط المزيد من المؤشرات الايجابية التي تشهدها أسواق المنطقة الخليجية والدولية، والتي بدأت تشهد المزيد من الانتعاش والطلب على العقار بعد أزمة مالية طاحنة أستمرت على مدى خمس سنوات سقط فيها من سقط وصمد فيها من صمد.

واليوم أصبحت الأسواق العقارية اكثر صمودا وقوة من ذي قبل، حيث راينا كيف استطاع السوق الاماراتي «على سبيل المثال» تجاوز الازمة والعودة إلى الواجهة من جديد بعد أن ظن كثيرون أنه لن تقوم له قائمة، وكذلك الحال بالنسبة للسوق التركي الذي أصبح أكثر قوة وجاذبية من ذي قبل، لا سيما بعد التصريحات الايجابية الاخيرة من رئيس الوزراء والمتعلقة بمستقبل الاستثمار الجديد في تركيا.

إن التغيرات الكبيرة التي شهدتها أسواق العقار، والتي أثبتت من خلالها أن العقار كان وما زال هو أفضل وأأمن إستثمار، جعلت المزيد والمزيد من المستثمرين والافراد والشركات يوجهون أنظارهم وعقولهم نحو القطاع العقاري باعتباره استثمارا مستقبليا آمنا لا يتأثر بالاحداث إلا في أضيق الحدود.

لكن وبشكل عام، فإننا نشد على يد المستثمر العادي بل وحتى المستثمر المحترف، أن يبقى أكثر حذرا عن ا ختيار استثماره، وأن يبحث في كل جوانب هذا الاستثمار، فليس كل إستثمار عقاري هو استثمار ناجح، وليس كل فرصة عقارية هي فرصة لن تعوض، فكما أن هناك إستثمارات ناجحة، فهناك استثمارات أخرى فاشلة، وبالتالي فلا بد من البحث والتمحيص واستشارة أهل الخبرة والاختصاص، وهو الامر الذي أكدت عليه مجموعة توب اكسبو أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة، بل وانها كانت من الشركات الرائدة التي خصصت موقعاً دائماً لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية في كافة معارضها، وها هي تضم إلى قائمة المشاركين في هذه الدورة من المعرض 3 مكاتب إستشارات قانونية جاءت من الكويت وتركيا وكندا لتقدم الإستشارة المجانية المناسبة لكل مستثمر يرغب في شراء أو تملك عقار محلي أو تركي أو دولي.

«إيرنست ويونغ»: زيادة مطردة في اعتماد قطاع صناعة السيارات الألماني على الصين

اظهرت نتائج دراسة المانية امس ان قطاع صناعة السيارات الألماني يشهد زيادة مطردة في اعتماده على السوق الصينية الامر الذي يشجع شركات صناعة السيارات الألمانية على زيادة حصصها في اسواق عالمية مهمة ابرزها السوق الإمريكية.

ووفق الدراسة التي اشرف عليها معهد «ايرنست ويونغ» للدراسات الإحصائية فإن شركات صناعة السيارات الألمانية التي تعتبر من اعمدة القطاع الصناعي الألماني لا سيما اكبر مجموعة لصناعة السيارات في اوروبا «فولكس فاغن» استطاعت في السنوات الخمس الماضية مضاعفة حجم مبيعاتها في السوق الصينية ثلاث مرات ليصل عدد السيارات التي باعتها في هذه السوق 3.7 ملايين نسخة.

وقال المعهد على هامش معرض «هانوفر للصناعات» اليوم ان استمرار استيعاب السوق الصينية لهذا العدد الكبير من السيارات الألمانية سيساهم عام 2015 في ان تحتل الصين المركز الاول من خلال شراء السيارات الألمانية لتتفوق بذلك على اسواق اوروبا الغربية.

وتبحث شركات صناعة السيارات الالمانية عن بدائل يتم من خلالها تقليل الاعتماد على السوق الصينية التي يتسم العمل فيها بالمخاطرة وعدم الاستقرار مقارنة مع اسواق اوروبا والولايات المتحدة وذلك من خلال حلق توازن بينها وبين اسواق الولايات المتحدة المستقرة التي تحتل المركز الثاني بعد الصين.

وتخص الدراسة مجموعة «فولكس فاغن» قائلة: ان المجموعة تبيع في الوقت الحاضر ثلث سياراتها في السوق الصينية حتى ان الشركة الام «فولكس فاغن» تبيع نصف سياراتها وفقا للدراسة في هذه السوق.

الذهب يحتفظ بمكاسبه مع تراجع المخاوف بشأن الفائدة إثر بيانات

«رويترز»: حافظ الذهب على مكاسبه امس إثر أكبر قفزة له في يوم واحد في أكثر من ثلاثة أسابيع مع انحسار مخاوف المستثمرين من رفع الفائدة الأمريكية بعد أن جاءت بيانات الوظائف دون توقعات السوق.

وأظهرت البيانات الصادرة يوم الجمعة زيادة عدد الوظائف غير الزراعية بالولايات المتحدة 192 ألفا الشهر الماضي بينما كانت تقديرات الاقتصاديين 200 ألف.

وتخوفت الأسواق من أن تقريرا قويا للوظائف بعد سلسلة بيانات اقتصادية جيدة قد يؤدي إلى تشديد سريع للسياسة النقدية. كانت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» أشارت الشهر الماضي إلى أن أسعار الفائدة قد ترتفع في النصف الأول من 2015.

وبحلول الساعة 0640 بتوقيت غرينتش استقر السعر الفوري للذهب عند 1300.50 دولار للأوقية «الأونصة» بعد أن زاد 1.2 في المئة يوم الجمعة في أكبر زيادة بالنسبة المئوية ليوم واحد منذ 12 مارس آذار. والمعدن غير بعيد عن أعلى سعر في أسبوع 1306.50 دولار الذي سجله في الجلسة السابقة.

«الخليج» يعلن شديد فائزاً في أول السحوبات ربع السنوية لموظفي «نفط الكويت»

أعلن بنك الخليج أن علام شديد هو الفائز بسيارة يوكان جديدة في أول سحوبات البنك ربع السنوية لموظفي شركة نفط الكويت لعام 2014. وقد قام ياسر سليمان- مدير تنفيذي في الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج بتسليم مفاتيح السيارة الجديدة من جي إم سي يوكان شديد في مقر الوكالة الخاص بسيارات جي إم سي. وينظم بنك الخليج هذه السحوبات حصرياً لموظفي شركة نفط الكويت الذين يحتفظون بحساب راتب لديه، وذلك في إطار حزمة صممت خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المالية.

وهذه الحزمة هي عبارة عن حساب جار دون فوائد تتيح لهم التمتع بمزايا متعددة ومنها قسائم شرائية من معارض X-سايت من الكترونيات الغانم، إصدار مجّاني لبطاقات فيزا وماستركارد الإئتمانية، بالإضافة إلى خصومات خاصة عند استخدامهم بطاقات بنك الخليج لدى أكثر من 100 متجر في الكويت.

ويحصل أي موظف من موظفي شركة نفط الكويت يقوم بفتح حساب راتب جديد لدى البنك على قسائم شرائية تتراوح قيمتها بين 50 د.ك- 100 د.ك. كهدية ترحيبية من محلات X-سايت من الكترونيات الغانم في الكويت.

سليمان يسلم مفاتيح السيارة للرابح شديد

وسيتم إجراء السحوبات ربع السنوية الثلاثة المتبقية خلال العام حيث سيجرى السحب الثاني في 24 يونيو، والسحب الثالث في 23 سبتمبر، أما السحب الرابع والأخير فسيجرى في 23 ديسمبر. وستقام جميع هذه السحوبات في فرع بنك الخليج بالمقر الرئيسي لشركة نفط الكويت.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الخليج هو البنك الوحيد الذى لديه فرع مصرفي في المقر الرئيسي لشركة نفط الكويت، وأن جميع موظفي شركة نفط الكويت الذين يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الخليج ويحملون بطاقة سارية الصلاحية من بطاقاته الإئتمانية يتأهلون تلقائياً لدخول السحوبات ربع السنوية، مما يجعل بنك الخليج المؤسسة المفضلة لموظفي شركة نفط الكويت والتي تمكنهم من الحصول على العديد من الهدايا المميزة والتمتع بخدمات مالية عالية الجودة.

الاقتصاد السعودي العاشر بين مجموعة العشرين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية أعلى مستوى له في تاريخ الاقتصاد السعودي خلال عام 2013م ليصل إلى 927.8 مليار بقيمة الدولار الجارية في الأسواق العالمية مرتفعاً بنسبة 5.0 في المئة عما كان عليه خلال عام 2012م. وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو بنسبة 6.1 في المئة خلال العام الجاري 2014م ليصل إلى 984.3 مليار بقيمة الدولار الجارية في الأسواق العالمية.

واحتلت المملكة المرتبة العاشرة من بين دول مجموعة العشرين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية. حيث بلغ نصيب الفرد السعودي نحو 31.3 ألف بقيمة الدولار الجارية في الأسواق العالمية خلال عام 2013م مرتفعاً بنسبة 2.7 في المئة عما كان عليه خلال عام 2012م. وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية بنسبة 3.9 في المئة خلال عام 2014م ليصل إلى نحو 32.5 ألف بقيمة الدولار الجارية في الأسواق العالمية. كما توقع الصندوق أن تتصاعد وتيرة النمو خلال الخمس سنوات القادمة ليصل نصيب الفرد السعودي على أساس تعادل القوة الشرائية خلال عام 2018م إلى نحو 38.5 ألف بقيمة الدولار الجارية، وهو ما يجعل الاقتصاد السعودي في المرتبة التاسعة من بين دول مجموعة العشرين في نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية بنهاية عام 2018م «الجدول المرفق».

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر وهج الاقتصاد السعودي وأداؤه المميز خلال الخمس سنوات القادمة ليسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على أساس تعادل القوة الشرائية أعلى مستوى في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنهاية عام 2018م بنحو 1.26 تريليون دولار بالقيمة الحالية العالمية للدولار الأمريكي، أي ما يعادل 4.73 تريليون ريال «الشكل 2».

وارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي على أساس تعادل القوة الشرائية إلى إجمالي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 53.6 في المئة في عام 2008م إلى نحو 55.25 في المئة في عام 2013م. وتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع النسبة قليلا خلال عام 2014م لتصل إلى نحو 55.4 في المئة. وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بعد السعودية بنسبة 16.1 في المئة ، ثم قطر بنسبة 11.8 في المئة ، ثم الكويت بنسبة 9.2 في المئة ، ثم سلطنة عمان بنسبة 5.6 في المئة ، ثم البحرين بنسبة 2.1 في المئة «الشكل 3». وتجدر الإشارة إلى أن الأساس النظري لمؤشر تعادل القوة الشرائية PPP يرتكز على أن سعر الصرف بين عملة وأخرى يكون عند التعادل عندما تكون قوتهما الشرائية المحلية متعادلة، بمعنى أن القوة الشرائية للعملة محلياً يجب أن تتعادل مع القوة الشرائية لها في الخارج.

الجمعية العمومية للبنك أقرت بتحويله للعمل وفق الشريعة الإسلامية

مصرفيون: بريق نجاح المصارف الإسلامية يجتذب «البنك التجاري»

التجاري ينضم إلى المصارف الإسلامية

مع توالي قصص النجاح التي حققتها البنوك الإسلامية في الكويت خلال العقد الأخير جاء قرار الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي بالتحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية ليكون بذلك سادس بنك في هذا البلد الغني بالنفط يعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية. وحققت البنوك التي تحولت إلى النظام الإسلامي نجاحا كبيرا أغرى كثيرا من البنوك التقليدية بمحاولة دخول هذا السوق الواعد في المنطقة والعالم حتى أن بنك الكويت الوطني وهو أكبر بنك تقليدي في البلاد تملك في عام 2012 حصة أغلبية في بنك بوبيان الإسلامي.

وتعود تجربة البنوك الإسلامية في الكويت إلى عام 1977 عندما تأسس بيت التمويل الكويتي كاول بنك إسلامي في البلاد. وفي عام 2003 تم إقرار أول قانون في الكويت يسمح بتأسيس بنوك إسلامية جديدة ويسمح للبنوك التقليدية القائمة بالتحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وبناء على هذا القانون تأسس بنك بوبيان الإسلامي في 2004 تلاه بنك وربة الإسلامي في 2010 كما تحول البنك العقاري في 2007 إلى بنك الكويت الدولي الإسلامي وتحول بنك الكويت والشرق الأوسط التقليدي إلى بنك إسلامي تحت إسم البنك الأهلي المتحد الكويتي في 2010.

وفي مقابل هذه البنوك الإسلامية الخمسة توجد خمسة بنوك تقليدية هي بنك الكويت الوطني وبنك الخليج وبنك برقان المملوك لمجموعة مشاريع الكويت القابضة والبنك الأهلي الكويتي إضافة للبنك التجاري الكويتي.

وقال ميثم الشخص مدير شركة العربي للوساطة المالية إن الاقبال المتزايد على المصرفية الإسلامية في المنطقة يأتي «بسبب نجاح النماذج الموجودة.»

وأضاف الشخص أن امتلاك بنك الكويت الوطني لبنك إسلامي هو «اعتراف ضمني» بأن هذا النموذج من العمل المصرفي «مجد للغاية.»

وقال الشخص إن فكرة تحول البنك التجاري للعمل الإسلامي ليست جديدة وتعود لسنوات مضت مؤكدا أن السعي لتقليل المخاطر من خلال الاستثمار في أدوات استثمارية إسلامية تتسم بدرجة عالية من الأمان هو أحد أهم أسباب هذه الرغبة.

ومنذ أن تم طرح أسهم بنك وربة الإسلامي الذي أسسته الدولة وتملكت 76 في المئة من أسهمه لجميع المواطنين في البورصة العام الماضي وهناك تكهنات صحفية واسعة بوجود منافسة شرسة بين عدد من البنوك التقليدية للاستحواذ على حصة مؤثرة فيه وكان البنك التجاري أحد أقوى المرشحين لذلك.

والبنك التجاري الكويتي تأسس سنة 1960 ويبلغ رأسماله الحالي 127 مليون دينار وهو مدرج في سوق الكويت للأوراق المالية منذ 1984.

وطبقا لموقع بورصة الكويت على الانترنت فإن شركة الشرق القابضة تسيطر على 23.11 في المئة من أسهم البنك لكن مراقبين يقولون إن جهة واحدة بقيادة شركة الشرق هي التي تمتلك غالبية أسهم البنك.

وأكد المدير العام لشركة شورى للاستشارات الشرعية الشيخ عبدالستار القطان أنه كان هناك «قرار متردد» لدى كبار مساهمي البنك التجاري خلال السنوات الماضية للعمل في السوق المصرفي الإسلامي وهو ما انعكس في حصولهم سابقا على استشارات لفتح نافذة إسلامية للبنك لكن هذا المسعى لم يكتب له النجاح نظرا لأن القوانين لم تكن تسمح بذلك.